

مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري

Accounting Information Quality Approach in the Algerian Financial Accounting System

الأستاذ: نوي الحاج
أستاذ مساعد القسم أ - جامعة الشلف
elhadjn59@gmail.com

ملخص

المحاسبة وسيلة وليست غاية، فهي تقدم معلومات محاسبية تستخدمها الأطراف التي لها اهتمام بالكيان في اتخاذ قراراتها، والمعلومة المحاسبية هي مخرجات النظام المحاسبي، وحتى تكون هذه المعلومات مفيدة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية، يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص الأساسية: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة.

إن جودة المعلومة المالية لا تتحقق إلا بتجسيد هذه الخصائص في المعلومات التي تنقلها الكشوف المالية. من خلال هذا الورقة البحثية تتم الإجابة على السؤال التالي: ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع ما جاء به مجلس معايير المحاسبة الدولية في إطاره التصوري؟

الكلمات الدالة: المحاسبة، المعلومات المحاسبية، المعلومات المالية، جودة المعلومات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الإطار التصوري.

Abstract

Accounting is a tool not a purpose of business; it provides accounting information used by stakeholders to take decisions. Accounting information system is an outcome computer-based method for tracking accounting activity in conjunction with information technology resources. To be useful the accounting information should satisfy the following criteria: understanding, relevance, reliability, comparability.

We will try in this paper to answer the main question: To what extent is the compatibility in the conceptual framework of financial accounting system with International Accounting Standards?

Key words: Accounting-Accounting Information - Financial Information - Accounting information Quality - Financial Accounting System - Conceptual Framework.

مقدمة

المرتبط بتأصيل المبادئ المحاسبية، هذه نقطة تحول جوهريّة في البحث العلمي المحاسبي، وذلك لتحقيق صفة المنفعة للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين من خلال الكشوف المالية ذات الغرض العام، أي الكشوف التي تتلاءم مع مجموعات

منذ ستينات القرن العشرين بدأ اتجاه البحث المحاسبي، يركز على الاهتمام بالمعايير المحاسبية على حساب الاتجاه التقليدي

متعددة من المستخدمين.

مع تعمق اتجاه هذا التحول أدى إلى وضع إطار تصوري (نظري، فكري، أو مفاهيمي) يتضمن تحديد الأهداف والمفاهيم، وأصبح هذا الإطار يمثل الأساس الذي تبنى عليه الفروض والمبادئ المحاسبية، ومحور اهتمام البحوث العلمية اللاحقة. كما تجسدت أهداف الكشف المالية، وتعريف المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الممارسة المحاسبية، كأحد مستويات الإطار التصوري- المستوى الأول: الأهداف العامة للمحاسبة المالية، المستوى الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، المستوى الثالث: قواعد إجرائية تحددها الفروض والمبادئ العامة والقيود، المستوى الرابع: الطرق المحاسبية لقياس عناصر الكشف المالية والإفصاح عنها- في هذا البحث سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: يتحدد فيه مفهوم المعلومة المحاسبية وجودتها في بعض الأطر التصورية.

المحور الثاني: يتحدد فيه جودة المعلومة المحاسبية (أو المالية أو الاقتصادية) في حد ذاتها، وما يتعلق بمتخذي القرار.

المحور الثالث: تأثير الخصائص الشخصية- لمعدي ومستخدمي الكشف المالية - في جودة المعلومات المحاسبية.

مفهوم المعلومة المحاسبية وجودتها في بعض الأطر التصورية (النظرية)

في هذا المحور يتم التركيز على مفهومي المعلومة المحاسبية، وجودتها، وذلك وفقاً لما جاء في بعض الأطر التصورية التي سيتم التطرق إليها.

1-1 المعلومة المحاسبية:

يمثل مفهوم المعلومة المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي، الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية- من خلال مدخلات البيانات، تشغيل أو معالجة البيانات، ثم المخرجات في شكل معلومات محاسبية- فالغرض الرئيسي للمحاسبة يتمثل في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، والمنتج النهائي للمعلومات المحاسبية يتجسد في القرار الذي يتم التوصل إليه باستخدام المعلومات المحاسبية. فالمعلومات المحاسبية تمثل ببساطة الوسائل التي تستخدم لقياس وتوصيل الأحداث الاقتصادية⁽¹⁾، المعتبرة كمصدر أو سبب لتغيرات قيم عناصر الميزانية لدى الكيان.

إن تقديم المعلومات المحاسبية يكون مجسداً في كشف مالية (ميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق)، وإذا أضيفت إليها تقارير أخرى - مثل تقرير محافظ الحسابات، تقرير مجلس الإدارة، التنبؤات المالية، والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف الخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الكيان- تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم المالية أو الاقتصادية، وتصبح المعلومات مالية أو اقتصادية، وناتجة عن تقارير مالية وليس الكشف المالية فحسب التي تعتبر المحور الأساسي للتقارير المالية.

2-1 جودة المعلومة المحاسبية:

ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام 1966، من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة (American AAA Accounting Association -)، حيث أقرت أربع صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، والقابلية للقياس الكمي). يمكن الإشارة إلى بعض الأطر التصورية التي كان لها الأثر البارز والمهم في تحديد نفعية المعلومة المحاسبية. فالإطار التصوري يعتبر بمثابة الدستور الذي تعتمد عليه مهنة المحاسبة، في إعداد وعرض الكشف المالية، وهو ضروري للمهنة لأنه (2):

- يقدم التعاريف للأهداف، والمصطلحات، والمفاهيم التي تستخدم في الممارسة العملية، ويحدد ويصف مجالات وحدود المحاسبة وعملية إعداد التقارير المالية.

- يوفر القاعدة الأساسية التي تبنى عليها المعايير المحاسبية الجديدة أو لتعديل معايير قائمة فالإطار الفكري (التصوري) للمحاسبة يقدم قاعدة مشتركة متفق عليها ومنطقاً أساسياً لتقييم البدائل المحاسبية المطروحة لحل مشكلة محاسبية معينة ناتجة عن التغيرات المستمرة التي تعرفها بيئة الأعمال، من الناحية التكنولوجية، الإدارية، التسويقية، والمالية.

- يقدم وصفاً للممارسة الحالية في مهنة المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

1-2-1 مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي:

(FASB - Financial Accounting Standards Board-)

اعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، تحديد الأهداف القاعدة الأساسية التي يجب الاعتماد عليها في تقييم البدائل المحاسبية، لاختيار البديل ذي المعلومات الأكثر جودة وذلك لمساعدة المستخدمين (الخارجين خاصة المستثمرين والدائنين) في ترشيد قراراتهم. فالمعلومات المحاسبية الجيدة، هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات الاقتصادية (3)، وبعد تحديد المجلس (FASB) للأهداف أضاف لها تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية في البيان رقم 1980/2 بعنوان «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية» وحددها في الخصائص الأساسية التالية: (الملاءمة، الموثوقية أو المصادقية).

2-2-1 مجلس معايير المحاسبة الدولية: (International Accounting Standards Board IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية - أو لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقاً- جاء إطاره الفكري الصادر عام 1989 محددا الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في أربع خصائص أساسية (القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة)، وجاء متأخراً نوعاً ما بحوالي عشر سنوات عن الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

2-2-1 المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي (CNC-)

(Conseil National de la Comptabilité)

فرنسا لا توجد فيها هيئة معايير محاسبية مثل FASB و

وذلك بالرغم من بعض الاختلافات في عدد هذه الخصائص بين الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط جودة المعلومة المحاسبية بالمعلومة في حد ذاتها وبمستخدميها في اتخاذ القرار.

1-2 الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها:

هي خصائص أساسية لا يمكن فصلها عن المعلومة في حد ذاتها، حتى تكسب النفع عند مستخدميها، وهي الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة، وأخرى ثانوية، يتم توضيح هذه الخصائص تبعا لما جاء به الإطار التطوري (النظري) للجنة المعايير المحاسبة الدولية عام 1989، على اعتبار أن هناك اتجاه نحو التوافق بين (IASB و FASB) في إصدار معايير التقارير المالية الدولية، التي يتم من خلالها تقليص فجوة الاختلاف بين الهيئتين، على فرضية إعلان 2011 لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015 أو 2016، ونفس الأمر بالنسبة لليابان الذي ستعلن في سنة 2012 تطبيق المعايير كأقصى حد عام 2015 أو 2016⁽¹⁰⁾.

1-1-2 الخصائص النوعية الأساسية: تمثل الخصائص النوعية الأساسية: الملاءمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة، جوهر منفعة المعلومات لمستخدميها، أما الخصائص الثانوية فهي مدعمة للخصائص الأساسية.

1-1-1-2 الملاءمة:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتكوين توقعات - أو قدرة تنبؤية - عن النتائج التي سوف تترتب عن هذه الأحداث⁽¹¹⁾، أو عندما تؤكد تصحيح تقييماتهم الماضية أو القدرة على التقييم الارتدادي (التغذية العكسية). فالملاءمة تعني وجود ارتباط بين المعلومات وبين القرار، كما تكون قادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغيابها يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

2-1-1-2 الموثوقية (الاعتمادية، الموثوقية):

الموثوقية هي الخاصية الأساسية الثانية بعد خاصية الملاءمة وتعتبر المعلومات موثوق بها، إذا كانت خالية من الأخطاء المادية - أي المعلومات التي إذا حُذفت أو قُدمت بشكل غير صحيح، يمكن أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها - وبعبارة عن التحيز⁽¹²⁾. إن الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.

3-1-1-2 القابلية للمقارنة:

يكون أمام مستخدم الكشوف المالية بصفة عامة والمستثمرين والمقرضين بصفة خاصة فرص استثمار وإقراض متعددة، و يجب أن يكون مستخدم الكشوف المالية قادرين على إجراء مقارنات لهذه الكشوف لعدة فترات زمنية مختلفة لنفس

IASB، لإعداد وإصدار وتنظيم المعايير المحاسبية، وكننتيجة لذلك لا توجد مجموعة مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما⁽⁴⁾، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المخطط المحاسبي العام (PCG - Plan Comptable Général) يعتبر المصدر المهم لكل اللوائح المحاسبية في فرنسا، ويُدَار بواسطة المجلس الوطني للمحاسبة (CNC - Conseil National de la Comptabilité). وبناءً على القانون الفرنسي، فإن كل شركات الأعمال المسجلة بفرنسا ملزمة بمسك نظام محاسبي يتفق مع المخطط المحاسبي العام (PCG). فالمخطط المحاسبي العام ليس مجرد دليل حسابات فقط، فهو دليل محاسبي مفصل بشكل كبير جدا، حيث يشتمل على تعريفات للمصطلحات المحاسبية، وقواعد القياس والتقييم ونماذج للكشوف المالية⁽⁵⁾ وبمقتضى الأمر رقم 79-2009 الصادر في 22 جانفي 2009 المؤسس لهيئة جديدة للمعايير المحاسبية الفرنسية (ANC - Autorité des Normes Comptables)، حلت محل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) ولجنة التنظيم المحاسبي (CRC - Comité de la Réglementation comptable)، وبدأت هذه الهيئة الجديدة عملها بداية من عام 2010⁽⁶⁾.

4-2-1 النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF - Système Comptable Financier).

أما النظام المحاسبي المالي (SCF - Système Comptable Financier) جاء متضمنا إطاراً تصورياً حسب المادة السادسة⁽⁶⁾ من القانون 11/07⁽⁷⁾، وحدد الخصائص النوعية للمعلومة الواردة في الكشوف المالية (بالملاءمة، والدقة وقابلية المقارنة والوضوح)⁽⁸⁾، لكن يمكن الإشارة إلى أن (SCF) اعتمد في إطاره التصوري على معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى المخطط المحاسبي العام الفرنسي (PCG - Plan Comptable Général)، كتسمية بعض الخصائص بالمبادئ.

ولعل الجزائر بإعادة هيكلة هيئاتها المحاسبية التي تدخل في إطار إنجاز الإصلاح المحاسبي، تسعى لإعطاء دفع جديد لمهنة المحاسبة، ثم تقنين العمل المحاسبي من خلال تنصيب مجلس المحاسبة الذي يخضع إلى وزارة المالية (التنصيب تم في 2011/10/16 من قبل وزير المالية).

II - الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية⁽⁹⁾

لاشك أن جودة المعلومة المحاسبية مرتبطة بمجموعة من الخصائص النوعية، المشكلة لأحد المكونات الأساسية للإطار التصوري للهيئات المهتمة بمهنة المحاسبة، فما هي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي ركزت عليها مختلف الهيئات المهتمة بالمحاسبة وخاصة مجلس معايير المحاسبة الدولية؟ وما الغرض منها؟

تسعى مختلف الأطر التصورية من خلال خصائص نوعية أساسية (القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة)، وأخرى ثانوية (القيمة التنبؤية للمعلومات، التغذية العكسية، التوقيت المناسب، قابلية التحقق، الحياد، الصدق في التعبير)، إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في كشوفاتها المالية،

على قرار المستخدم فهي معلومات غير ملائمة. لكن النظام المحاسبي المالي (SCF) اتجه نفس منحى النظام المحاسبي العام الفرنسي (PCG)، معتبرا إياها (الأهمية النسبية) مبدئاً يجب أن يُبرز كل معلومة مهمة، مع إمكانية جمع المبالغ غير المعتبرة، وأن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية، أما العناصر (البندود) قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية⁽¹⁸⁾.

2-2-1-2 التمثيل الصادق :

لكي تكون المعلومات موثوق فيها، فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات (العملية هي حدث خارجي يمثل تحويلاً أو تبادل بين وحدتين أو أكثر) وغيرها من الأحداث (الحدث هو مصدر أو سبب تغيرات القيم في الأصول والالتزامات والأموال الخاصة. ويمكن أن تكون الأحداث داخلية أو خارجية) التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة، والنظام المحاسبي المالي اعتبرها انعكاس للأهمية النسبية⁽¹⁹⁾.

2-2-1-3 تغليب الجوهر على الشكل :

لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فانه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقاً لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقاً لشكلها القانوني⁽²⁰⁾ (كالإيجار التمويلي الذي يرسم في سجلات المستأجر وليس المؤجر).

2-2-1-4 الحيادية :

لكي تكون المعلومات الواردة في الكشف المالية موثوق فيها، فإنها يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز (سيشار إلى التحيز لاحقاً في المحور الثالث). ومبدأ الحيادية في النظام المحاسبي المالي لم يشار إليه في متن النصوص التشريعية والتنظيمية إلا في معجم المصطلحات الوارد في القرار المؤرخ 26 جويلية 2008.

2-2-1-5 التحفظ (الحيطة والحد):

يواجه معدو الكشف المالية - وليس المحاسب وحده لأن الكشف المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان⁽²¹⁾ - حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، فالتحفظ هو مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر، وتجنب المبالغة في التقديرات، دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات أكثر مما يجب. والتحفظ يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والمنتجات (الإيرادات)، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للأعباء والخصوم⁽²²⁾.

2-2-1-6 الاكتمال :

لكي تكون المعلومات الواردة في الكشف المالية موثوق فيها، يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية، دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشف المالية. وضع النظام المحاسبي المالي معجماً يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية بما فيها الخصائص النوعية الأساسية والثانوية (المبادئ) ومفاهيم أخرى⁽²³⁾.

الكيان، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بالمركز المالي للكيان وأدائه، كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة الكشف المالية لمختلف الكيانات، وذلك لتقييم المركز المالي والأداء، وكذا التغيرات في المراكز المالية لتلك الكيانات⁽¹³⁾، وحتى تتحقق المقارنة يلزم تطبيق نفس الإجراءات لمعالجة الأحداث المماثلة عبر الفترات المحاسبية المتتالية في كيان معين (وهذه تدعى خاصية الثبات)، أما تطبيق نفس الإجراءات بين الكيانات المختلفة تدعى التماثل (التوحيد)⁽¹⁴⁾.

النظام المحاسبي المالي في المادة 29 من القانون 11/07 بين ما يتعلق بخاصية القابلية للمقارنة في مايلي:

- توفر الكشف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.
- يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

- إذا كان من غير الممكن مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.

النظام المحاسبي المالي يجعل انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة من دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات⁽¹⁵⁾.

2-1-2 الخصائص الثانوية: يضع بعض الكتاب لخاصية الملاءمة والموثوقية عدة خصائص أو قيود أو مبادئ وذلك حسب الأطر التصورية لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والنظام المحاسبي المالي (SCF) الخصائص الثانوية التالية :

2-1-2-1 الأهمية النسبية :

إن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي يؤدي حذفها أو تحريفها، إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم اعتماداً على الكشف المالية. ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة⁽¹⁶⁾، أما مجلس معايير المحاسبة المالية فيعتبرها محدداً (قيداً) ويسميتها عتبة الاعتراف، وقسم المعلومات إلى⁽¹⁷⁾:

2-1-2-1-1 هامة نسبياً :

فهي معلومات تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، وتدرج في الكشف المالية، لأنها تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات ملائمة.

2-1-2-1-2 غير هامة نسبياً : فهي معلومات لا تتجاوز عتبة الاعتراف، ولا داعي لإدراجها في الكشف المالية، لأنها لا تؤثر

2-2 الخصائص النوعية المرتبطة بالمستخدمين أو متخذي القرار:

إن مستوى جودة المعلومات المحاسبية والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية الذاتية الأساسية والثانوية، بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه في المعرفة المتعلقة بمضمون الكشف المالية ذات الغرض العام، ويؤثر - متخذ القرار - بشكل مباشر على مستوى الإفصاح. واعتماداً على هذا فمهمة المحاسبة حددت تاريخياً مستويين لمستخدمي المعلومات المحاسبية، المستخدم العادي (المستثمر العادي)، والمستخدم الحصيف (المستثمر الحصيف). لكن ضرورة الإفصاح التام لكل من المستثمر العادي والحصيف أمر مجمع عليه من خلال تقديم الكشف المالية ذات الغرض العام.

1-2-2 متخذ القرار مستثمر عادي (متوسط الفطنة) :

حتى بداية الثلاثينات من القرن العشرين، كانت المعلومات المحاسبية توجه أساساً لخدمة الإدارة والدائنين، لكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) تحول التوجه المعلوماتي للكشوف المالية إلى الساهمين والمستثمرين، ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية وليس من المحاسبين⁽²⁴⁾، فأهم خاصية تتعلق بمستعمل الكشف المالية القابلية للفهم.

تترجع القابلية للفهم على قيمة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية في الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية، هذا الأخير الذي لم يدرجها مع الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة في حد ذاتها.

المستثمر هو عادة ما يكون من جمهور المساهمين، الذي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل على استثمار أمواله فيها، ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية واقتصادية كافية، فهو يعتمد في اتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات (محافظ الحسابات) حول المركز المالي للمؤسسة⁽²⁵⁾.

فالإفصاح المحاسبي المتوجه إلى المستثمر العادي يسمى الإفصاح التقليدي أو الوقائي، الذي يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية، المتضمنة في الكشف المالية التقليدية (كشف الميزانية وحساب النتائج)، ومع الزمن أضيفت لهما ملاحظات حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقييم الأصول الثابتة وتحديد الاهتلاكات، وطريقة تقييم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة.

2-2-2 متخذ القرارات مستثمر حصيف :

ظهر مفهوم المستثمر الحصيف أواخر الستينات من القرن العشرين، عندما تم التركيز على فائدة المعلومات المحاسبية - أي جودة المعلومات المحاسبية - في اتخاذ القرارات. فهذا المستثمر يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، وله القدرة في استخدام وتحليل المعلومات المحاسبية، وهو متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية والاقتصادية ويوازن بين البدائل⁽²⁶⁾.

فالإفصاح الموجه إلى المستثمر الحصيف يسمى الإفصاح

الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي (الوقائي) الخاص بالمستثمر العادي، بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، ومتممات أخرى للكشوف المالية، كالمحقق، تقرير مدقق الحسابات (تقرير محافظ الحسابات)، وتقرير الإدارة.

فالإفصاح الإعلامي ينقل الاهتمام من الكشف المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى التقارير المالية، التي تعتبر أشمل من الكشف المالية، وهذا ما تضمنته المعايير المحاسبية الدولية من تقارير إضافية مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مثل التقارير التي تتطلبها المعايير التالية:

- المعيار رقم 34 التقارير المالية المرحلية؛

- المعيار رقم 14 التقارير عن القطاعات؛

- المعيار رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة؛

- المعيار رقم 33 ربحية السهم؛

فالنظام المحاسبي المالي يولي أهمية خاصة بالنسبة لخاصية القابلية للفهم من خلال الملحق (يسمى السياسات المحاسبية والإيضاحات) الذي يعد جزءاً من الكشف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة فهماً أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات، فالمحقق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشف المالية الأخرى. وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق⁽²⁷⁾؛

- الطابع الملائم للإعلام (لإفصاح)؛

- الأهمية النسبية؛

فالمحقق لا يشتمل إلا على المعلومات الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة، ووضعيتها المالية ونتيجتها.

إن تطبيق الخصائص النوعية والمعايير المحاسبية، عادة يؤدي إلى الحصول على كشوف مالية، تظهر ما هو مفهوم بصفة عامة على أنه الصورة العادلة والحقيقية (أو عدالة عرض تلك المعلومات). أما النظام المحاسبي المالي اعتبر الصورة الصادقة (العادلة) انعكاس لمبدأ الأهمية النسبية⁽²⁸⁾.

2-3 القيود على المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها⁽²⁹⁾؛ لتحقيق أهداف التقارير المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وضع لها ثلاثة محددات (قيود)، فالمحدد أو القيد هو مبرر للخروج عن القواعد العامة التي تنص عليها بعض المبادئ المحاسبية، أو استثناء يُسمح به للخروج على تطبيق بعض المبادئ المحاسبية الرئيسية⁽³⁰⁾، وهي:

2-3-1 التوقيت الملائم أو المناسب: يقصد بالتوقيت الملائم أو المناسب توفير المعلومات في حينها، قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا حدث تأخير غير ضروري، إن توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمراً مفيداً ومرغوباً، حتى ولو كان أحياناً فيه التضحية بشيء من الدقة المحاسبية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم،

III - الخصائص الشخصية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية

إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني (التكوين) وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف. فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية، ولتوضيح ذلك يجب على المحاسب مراعاة عدد من النقاط المعقدة⁽³⁶⁾:

- ما هي النقطة التي تحدث فيها عمليات معقدة معينة، وبالتالي يصبح هناك ضرورة لإدراجها بالكشوف المالية التي يتم إرسالها للمستثمرين والدائنين؟
- ما هي النقطة التي يقوم فيها الكيان بالمحاسبة عن العمليات التي تستمر لفترة طويلة من الزمن؟
- ما الذي يشكل إفصاحاً ملائماً للمعلومات التي يتوقعها المستخدم الحضيف للكشوف المالية؟
- ما هي النقطة التي يثار عندها التساؤل عن ما إذا كانت المشكلات المالية للكيان كافية للشك في بقاء الكيان بالعمل في المستقبل القريب، ومتى يجب توصيل هذه المعلومات لمستخدمي الكشوف المالية؟

- متى ينظر إلى الجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين الكشوف المالية للكيان على أنها تجاوزت الحدود الملائمة وأصبحت الكشوف المالية بالتالي مضللة فعلاً للمستثمرين والدائنين؟

فنقص الخبرة وقلة العناية بصاحبها مخاطر الوقوع في الأخطاء من طرف من يعد المعلومات المالية أو من متخذ القرار، الذي يستخدمها، كما يعتبر عدم التأكد الذي يكتنف الوقائع المستقبلية التي قد تحدث على نحو لم يكن متوقعاً عند إعداد المعلومات، من أسباب المخاطر.

3-1 الكفاءة :

المقصود بالكفاءة أداء المهام على نحو يمكن من خلاله توفير معلومات محاسبية مناسبة، ويمكن الاعتماد عليها بما يتفق مع القوانين التنظيمية والمعايير الفنية بشكل ملائم⁽³⁷⁾. فالكفاءة أمر هام جداً لدى مجتمع الأعمال (الجمهور)، ولجلب الثقة في الحكم المهني (الكفاءة المهنية) للمحاسبين، وتأكيداً للمصرح لهم بها، على الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة، أن تكون حازمة في منح تراخيص مزاولة العمل للمحاسبين، وبوجه عام يجب أن يحصل المحاسب على تعليم جامعي في تخصص المحاسبة، ويجتاز اختبار ويمر بعدد من سنوات الممارسة المحاسبية، كما هو معتمد في الدول المتقدمة.

3-2 السلوك الأخلاقي :

إن الاهتمام بالكفاءة المهنية لا يقلل من أهمية الالتزام بالسلوك الأخلاقي أي أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات المحاسبية. وأصبح ميثاق السلوك الأخلاقي أو السلوك المهني أمراً ضرورياً، لتوجيه الأنشطة التي يقوم بها الأعضاء في المنظمات المهنية، وعلى الهيئات المشرفة على المهنة أن تولي ذلك بالغ الأهمية.

ومدة ستة (6) أشهر تجعل الكيان في وضع يستطيع فيه إصدار الكشوفات المالية كحد أقصى⁽³¹⁾.

2-3-2 الموازنة بين التكلفة والعائد :

تعتبر الموازنة أو الموازنة بين التكلفة والعائد قيماً حاكماً وليس خاصية نوعية، فهي قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرار بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب، بالإضافة إلى أن تكلفة المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثل تكلفة السلع. ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما⁽³²⁾:

- أ- تكاليف مباشرة تشمل مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولاً إلى المعلومات.
- ب- تكاليف غير مباشرة تتضمن مصاريف نشر البيانات وما يلحق بها من إيضاحات.

إن مشاكل القياس الكمي لتكاليف ومنافع المعلومات المحاسبية - على كثرتها وتعقيداتها - ينبغي ألا تكون مدعاة لإصدار المعايير المحاسبية وطرق التطبيق العملي، كما لو كانت تلك المعلومات مجانية بدون تكلفة فيكثر فيض المعايير، كما ينبغي ألا نفترض أن التكلفة تفوق المنفعة دوماً فيتراجع إصدار معايير هامة ومفيدة. إن المشكلة التي يجب بمواجهتها تكمن في إمكانية تحقيق الموازنة بين هذين الحدين⁽³³⁾.

2-3-3 الموازنة بين الخصائص النوعية :

يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص النوعية للمعلومات، لأن عادة يتبين ضرورة إقامة الموازنة أو الموازنة بين هذه الخصائص، وعلى المحاسب أن يسعى باستمرار لتحسين درجة الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية، وأن عليه الموازنة بينهما لجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة، لاسيما أن حالة التعارض بينهما كثيرة الحدوث، فالمقاييس المحاسبية يتم التوصل إليها في ظروف عدم التأكد⁽³⁴⁾، فإن خاصية التحفظ - حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية أو قيد حسب مجلس معايير المحاسبة المالية أو مبدأ حسب النظام المحاسبي المالي⁽³⁵⁾ - تقدم أساساً يستند إليه لتفضيل بعض الطرائق أو المقاييس أو التقديرات البديلة عند إعداد الكشوف المالية.

2-4 الغرض من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساعد في الإجابة على الكثير من التساؤلات (لتقييم عنصر من الكشوف المالية وتقديم معلومات عنه نأخذ بالتكلفة التاريخية أم بالقيمة العادلة؟ أي من طرق الاهتلاك نستعمل؟ متى تعتبر تكاليف البحث والتطوير كأصل، ومتى تكون كمصروف؟) واختيار أحسن بديل من البدائل المسموح بها، وعندها تصبح هذه المعلومات أكثر فائدة. فالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تفيد كل من:

- الجهات المسؤولة عن وضع المعايير؛
- الجهات المسؤولة عن إعداد الكشوف المالية (المحاسب، محافظ الحسابات)؛

3-3 التحيز:

ينقسم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أنواع⁽³⁸⁾:

1. - تحيز مصدره قواعد القياس؛
2. - تحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس؛
3. - وتحيز مصدره الشخص القائم بعملية القياس وقواعد القياس التي يستخدمها هذا الشخص، أي تحيز مشترك.

إن خلو المعلومات من التحيز يحقق خاصية الحياد - المذكورة سابقا- والتي تعني تجنب التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض الكشوف المالية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقا أو بهدف التأثير على قرارات مستخدمي هذه الكشوف في اتجاه معين، سواء ارتبطت أسباب التحيز بشخص المحاسب أو بقواعد القياس. وإذا تم التركيز على التحيز الذي مصدره القائم بعملية القياس، يحدث مثلا تكليف مجموعة من المحاسبين بتحديد قيمة قسط الاهتلاك لأصل ثابت بطريقة الاهتلاك الثابت أو الخطي، إلا أنهم قد يختلفون في نتائج القياس المحققة بخصوص قيمة قسط الاهتلاك، هذا الاختلاف سيكون رده إلى التقدير الشخصي للعمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية- قيمة النفاية- للأصل المعني، ولا ترجع الفروقات المحققة إلى قاعدة القياس.

فالكفاءة والسلوك الأخلاقي لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية، وبالتالي زيادة درجة الوثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها. بالإضافة إلى العناصر السالفة الذكر التي تساهم في جودة المعلومات المالية، هناك المنظمات المهنية الوطنية والإقليمية والدولية التي تؤطر مهنة المحاسبة، وتسعى باستمرار في حث الكيانات بتطبيق مختلف المعايير، من أجل الوصول إلى معلومة بجودة عالية.⁽³⁹⁾

الخاتمة

التطرق إلى نفعية المعلومة المحاسبية يعني التركيز على الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها هذه المعلومات، حيث أصبحت النظم المحاسبية تعمل على تجسيدها في كشوفها المالية، ومن ثم تكون المسؤولية كبيرة على عاتق كل مؤسسة معدة للكشوف المالية في تحقيق ذلك، وهذا مرتبط بمدى قدرة الإطار التصوري لأي نظام محاسبي، في توصيل هذه الخصائص وتيسير فهمها للمحاسب ومستخدم المعلومات المحاسبية، وفي ختام هذه الورقة البحثية تجدر بنا الإشارة إلى بعض النقاط التي تهم الأطراف التي تعد وتعرض أو تستخدم المعلومات المحاسبية :

- ما يلاحظ على النظام المحاسبي المالي في إطاره التصوري، أنه تبنى معايير المحاسبة الدولية، لكن من رؤية المخطط المحاسبي العام الفرنسي، كاستخدام مصطلح المبدأ بدل الخاصية (كمبدأ الأهمية النسبية على سبيل المثال وليس الحصر).
- للوصول إلى معلومة متعلقة بجانب من جوانب النظام

المحاسبي المالي، يكون من خلال القانون 07-11 أو المرسوم التنفيذي 08-156 أو القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، أو...الخ، فتحتاج إلى مراجعة كل هذه النصوص، أما في مجلس معايير المحاسبة الدولية فهي مرتبة ومحددة في معايير معينة بأرقام، يسهل الرجوع إليها.

- النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في وضع معجما يتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية.

- إن بعض المصطلحات المستخدمة في النظام المحاسبي المالي، لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى معايير المحاسبة الدولية والأمثلة التوضيحية: هذه الأمثلة التي أصبحت جزءاً ملحقا بمعظم المعايير المحاسبية الجديدة والمحدثة، ومن ثم على النظام المحاسبي المالي أن يستجيب لهذه المستجدات، من أجل توصيل المعلومة المالية بالشكل الذي يساعد مُعد هذه المعلومة ويخدم الأطراف التي لها اهتمام بالمؤسسة.

الهوامش

- (1)- روبرت ميجز، جان وليامز، سوزان هكا، مارك بتيز، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ترجمة، مكرم عبد المسيح، ومحمد عبد القادر الديسبي، دار المريخ، السعودية، 2006، ص 15.
- (2)- علي أحمد أبو الحسن، محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة، المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 25.
- (3)- روبرت ميجز، وآخرون، مرجع سابق، ص 190.
- (4)- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، الطبعة الأولى، ص 100.
- (5)- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 101. نقلا عن: Nobes. C.W. and Parker. R. H. (eds). « Comparative International-Accounting », Cambridge. Prentice Hall (1981. P.68). (6) http://www.anc.gouv.fr/sections/L_anc/، أطلع عليه يوم 2011/09/03.
- (7)- القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن بالنظام المحاسبي المالي، المادة رقم 6، الجريدة الرسمية رقم 74، سنة 2007.
- (8)- المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07/11، المادة رقم 8.
- (9)- مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإطار الفكري 1989، الفقرات من 24 إلى 42.
- (10)- نفس موقع هيئة المعايير المحاسبية (الفرنسية)، www.anc.gouv.fr، أطلع عليه يوم 2011/09/03.
- (11)- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2006، الطبعة الثانية، ص 200.
- (12)- للمزيد يرجع إلى :

- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، الطبعة الثانية، ص 147.
- (13)- الحاج نوي، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف،

- 2007/2008، غير منشورة، ص53.
- (14) - للمزيد يرجع إلى:
- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص218.
- محمد مطر، موسى السويطي، وآخرون، مرجع سابق، ص134-135.
- (15) - المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، المادة 15.
- (16) - مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإطار الفكري 1989، الفقرتان 29 و30.
- (17) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص221.
- (18) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص221.
- (19) - نفس المرجع السابق، المادة 11.
- (20) - نفس المرجع السابق، المادة 18.
- (21) - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، النقطة 3.210، ص22.
- (22) - المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، المادة 14.
- (23) - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سلق ذكره، المادة رقم 4.
- (24) - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 196. نقلا عن:
- E.S Hendiksen and M.F.Van Breda: accounting Theory. Fifth Edition. Iruin and Mc Graw Hill. 1992. P335
- (25) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 197. نقلا عن :
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجلد 12، المبادئ الأساسية للتدقيق، عمان 2001، ص 288.
- (26) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 198.
- (27) - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، محتوى ملحق الكشوف المالية، مرجع سبق ذكره، ص38.
- (28) - المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، المادة 11.
- (29) - مجلس معايير المحاسبة الدولية، الإطار الفكري 1989، الفقرات 43-45.
- (30) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 221.
- (31) - للمزيد يرجع إلى:
- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص202.
- معيار المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS 1)، الفقرة رقم 52.
- فريدريك تشوي، وآخرون، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريح للنشر، السعودية، 2004، ص ص: 434-435.
- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، النقطة 3.120، ص22.
- (32) - محمد مطر، وآخرون، مرجع سابق، ص332.
- (33) - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص225.
- (34) - نفس المرجع أعلاه، ص236.
- (35) - المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، المادة 14.
- (36) - روبرت ميجز، وآخرون، مرجع سابق، ص38.
- (37) - نفس المرجع أعلاه، ص40.
- (38) - محمد مطر، وآخرون، مرجع سابق، ص 149. نقلاً عن:
- George J. Murphy, A Numerical Representation of Some Accounting Conventions, The Accounting Review. April 1976, pp 39-41.